

إضفاء البعد الإنساني للبيئة والتنمية المستدامة

أ. شريف غياط - أ. سهام بوفلفل،

جامعة.....

المقدمة

لا شك في أن الاهتمام الدولي بقضايا البيئة يزداد يوماً بعد يوم، لا سيما ارتباطها الوثيق بالتنمية المستدامة والتي أحضت مطلباً رئيسياً للوصول إلى تحقيق العدالة في توزيع مكاسب التنمية والثروة بين شعوب الأرض وأجيالها المتعاقبة، وطبعاً وبهدف تطبيق ذلك على أرض الواقع وجب الاهتمام أكثر فأكثر بالمسائل الاجتماعية والبيئية للحد من المخاطر التي تواجه النمو الاقتصادي والتنمية.

إن الأزمات البيئية الخطيرة التي عرفها الإنسان خلال العقود الثلاثة الأخيرة من فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغابات المدارية، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض (الدفء الكوني)، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاد الموارد غير المتجددة، مما دفع بعدد من منتقدي النموذج التنموي الحالي إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى.

وفي هذا السياق أشار العديد من الباحثين إلى أن البشرية تواجه في الوقت الحاضر صعوبات جمة تتمثل في أن كثيراً من الموارد التي نعتبر وجودها الآن من المسلمات معرضة للنفاد في المستقبل القريب، كما أن فتتعلق بالتلوث المتزايد الذي تعاني منه بيئتنا في الوقت الحاضر والنواتج عن الكم الكبير من الفضلات الضارة التي ننتجها، ونتيجة لذلك فقد أسهمت الضغوط المشتركة لكل من ازدياد الوعي

بالندرة القادمة وتفاقم مشكلة السُّمية في العالم إلى بروز مسألة الحفاظ على البيئة واستدامتها كموضوع مهم سواء في مجال الفكر أو السياسة.

وعليه فإن إشكالية البحث يمكن صياغتها على النحو التالي:

في إطار المعطيات الحالية والتحديات المستقبلية، كيف يمكن إضفاء الطابع الإنساني للبيئة والتنمية المستدامة؟

وتأسيساً على ما سبق فإن المعالجة المنهجية لجوانب هذه الإشكالية تتدرج عبر تحليل العناصر الأساسية التالية:

المحور الأول: البيئة والتنمية المستدامة -خلفية نظرية-

المحور الثاني: إضفاء الطابع الإنساني للبيئة

المحور الثالث: إضفاء الطابع الإنساني للتنمية المستدامة.

المحور الأول: البيئة والتنمية المستدامة -خلفية نظرية

إن الصراع بين البيئة والتنمية الذي ظهر في مطلع ستينيات القرن العشرين أسهم بشكل أو بآخر في تأخير الاهتمام بالبيئة وإدراك أهمية البيئة في التنمية، وذلك لأن المطالبة بحماية البيئة كرد فعل للكوارث البيئية التي شهدتها العالم من جراء النشاطات الصناعية والتكنولوجية، وبالتالي ظهرت هذه المطالبة بأنها تقف موافقاً معارضاً من التقدم العلمي والتكنولوجي، في هذا السياق سنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى الإطار النظري لكل من البيئة والتنمية المستدامة.

1.1. السياق النظري للبيئة: ينظر للبيئة من جوانب متعددة، فإلى جانب أنها

المحيط الحيوي للإنسان من نبات وحيوان وأرض وهواء، إلا أن هناك عدة مفاهيم بيئية تعتبر الركيزة الرئيسية لتكوين خلفية علمية وعملية للبيئة.

1.1.1. مفهوم البيئة: البيئة في اللغة العربية مشتقة من (بؤ) وهي مرادفة

للمنزل والموطن، قال الله تعالى: {وَالَّذِينَ تَبَوَّعُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ} {الحشر 09}، أي اتخذوا من المدينة المنورة بيئة لهم وداراً، ويراد بها أيضاً المحيط، فيقال مثلاً الإنسان

ابن بيئته الاجتماعية وهكذا، ويتطابق هذا التعريف العربي مع أصل كلمة البيئة في اللغة الانكليزية (Ecology) والمشتقة من الكلمة اليونانية (Oikos)، وتعني البيت أو المنزل وكلمة (Logos) وتعني علم¹، وقد صيغت بواسطة العالم الألماني أرنست هيكل (Ernst Haeckel) للدلالة على العلم الذي يتناول العلاقة بين الكائنات الحية وبيئتها العضوية وغير العضوية، إذ يعرف علم التبيؤ بالعلم الذي يهتم بالعلاقات والتفاعلات بين الأحياء مع بعضها وبين ما يحيط بها².

كما أن مصطلح (l'environnement) يشار إليه أنه البيئة أو المحيط الذي يحيط بالكائن الحي، كما أنه مجموعة العوامل التي تؤثر على نمو وتطور الكائن الحي³.

مما تقدم نستطيع أن ندرك أن لمفهوم البيئة معنى عميق وذو مدلول واسع، ونظرا لشموليته وتفاعله وتداخله مع العلوم الأخرى، مما زاد الاندفاع للاهتمام به من قبل الدارسين والباحثين ليكشفوا معالمه والغوص في حقائقه، وهذا ما أفضى بسيل من التعاريف والتي نورد أهمها⁴:

☞ تمثل البيئة بشكل عام وسط حياة الكائنات الحية ونشاطها، وبشكل أكثر تفصيلا تمثل البيئة جميع العوامل الحية وغير الحية التي تؤثر على وتتأثر بالكائن الحي بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

☞ ينظر للبيئة في علم الاقتصاد على أنها الملكية التي توفر مجموعة من الخدمات، فهي من الأصول الخاصة جدا حيث أنها توفر نظم الحياة التي تضمن بقائنا على قيد الحياة.

☞ البيئة هي مخزون أو مستودع للموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في مكان محدد وزمان معين، والمستخدم لإشباع حاجات الإنسان.

انطلاقا من التعاريف السابقة، يتضح أن لمفهوم البيئة عنصرين اثنين، الأول العنصر الطبيعي أي البيئة الطبيعية، وتشمل عناصر الطبيعة التي لم يتدخل

الإنسان في وجودها، والعنصر الثاني بشري أي البيئة البشرية، وتعني الإنسان وآثاره على بيئته الطبيعية، وقسم راو ووتون Rau Weoten البيئة إلى أربع مجموعات⁵:

أ. **البيئة الطبيعية**: تشمل الأرض وما حولها من موارد طبيعية، الظروف المناخية، النبات والحيوان.

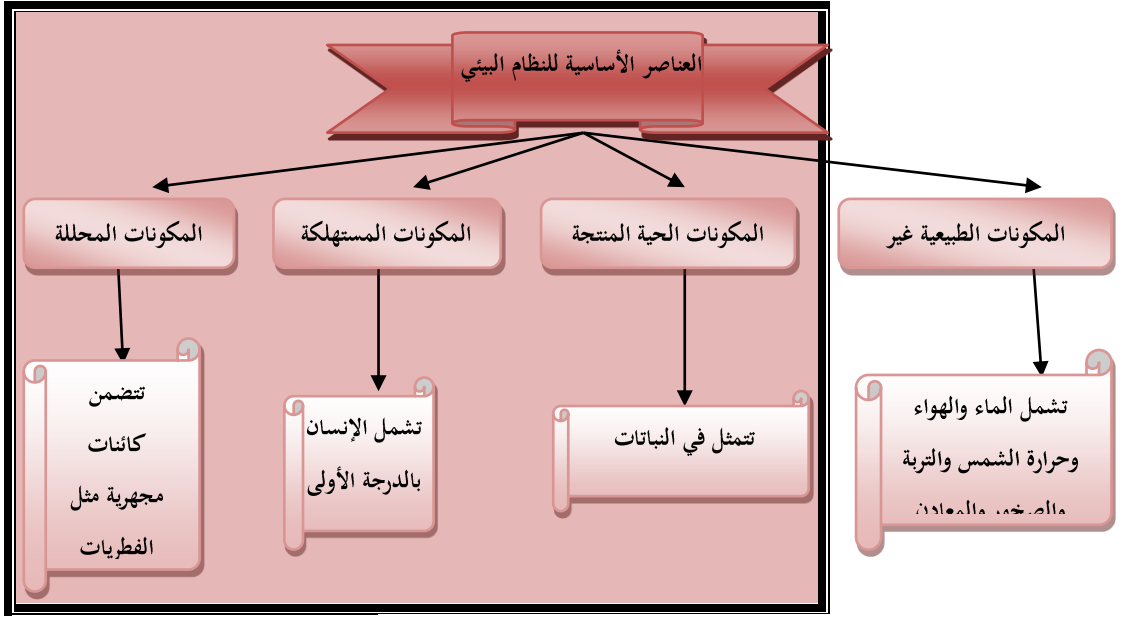
ب. **البيئة الإجتماعية**: تشمل تركيبة وتوزيع السكان ومختلف الخدمات المتداولة في المجتمع: ثقافية، سياسية، تجارية وصحية.

ج. **البيئة الجمالية**: تشمل المتنزهات العامة، المناطق الترفيهية والمساحات الخضراء.

د. **البيئة الاقتصادية**: تشمل الأنشطة الاقتصادية المختلفة الناتجة عن عناصر الإنتاج (رأس المال، التكنولوجيا، العمالة والأرض)، وما يترتب عن ذلك من دخول قومية وفردية تؤثر على الرفاهية الاقتصادية.

2.1.1. مفهوم النظام البيئي: هو عبارة عن تفاعل عناصر البيئة وفق نظام يطلق عليه النظام البيئي، وهذه العناصر هي ما يحتويه أي مجتمع من موارد وكائنات حية وغير حية، ولذلك فإن اختلال التوازن بين هذه العناصر يؤدي إلى اختلال النظام البيئي، مما يؤدي إلى المشكلات المجتمعية والطبيعية، مثل تلوث الأنهار والبحار والمحيطات وتلوث الهواء وإصابة سكان الأرض بالعديد من الأمراض وغرق العديد من المناطق واختلال طبقة الأوزون⁶، ولذلك فإن البعد البيئي أصبح يحتل مكانة متقدمة بين دول العالم وخاصة العالم المتقدم، كما أخذت الدول النامية تستيقظ من عدم الوعي الذي أدى إلى تطورات بيئية خطيرة كانت نتاج للتقدم العلمي والصناعي والتكاثر السكاني مما أدى إلى تفاقم المشكلات البيئية، مما أدى في بعض الأحيان إلى كوارث طبيعية.

الشكل رقم (1.1): مكونات النظام البيئي



المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على الأدبيات.

2.1.1. عناصر البيئة: يعتبر الإنسان أهم عامل حيوي في إحداث التغيير

البيئي والإخلال الطبيعي البيولوجي، فمنذ وجوده وهو يتعامل مع مكونات البيئة، وكلما توالى الأعوام ازداد تحكماً وسلطاناً في البيئة، وخاصة بعد أن يسر له التقدم العلمي والتكنولوجي مزيداً من فرص إحداث التغيير في البيئة وفقاً لازدياد حاجته إلى الغذاء والكساء، وهكذا قطع الإنسان أشجار الغابات وحول أرضها إلى مزارع ومصانع ومساكن، وأفرط في استهلاك المراعي بالرعي المكثف، ولجأ إلى استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات بمختلف أنواعها، وهذه كلها عوامل فعالة في الإخلال بتوازن النظم البيئية، ينعكس أثرها في نهاية المطاف على حياة الإنسان كما يتضح مما يلي⁷:

(1) **الغابات:** الغابة نظام بيئي شديد الصلة بالإنسان، وتشمل الغابات ما يقرب

28% من القارات، ولذلك فإن تدهورها أو إزالتها يحدث انعكاسات خطيرة في النظام

البيئي وخصوصاً في التوازن المطلوب بين نسبتي الأكسجين وثنائي أكسيد الكربون في الهواء.P.

(2) **المراعي:** يؤدي الاستخدام السيئ للمراعي إلى تدهور النبات الطبيعي، الذي يرافقه تدهور في التربة والمناخ، فإذا نتابع التدهور تعرت التربة وأصبحت عرضة للانجراف.

(3) **النظم الزراعية والزراعة غير المتوازنة:** قام الإنسان بتحويل الغابات الطبيعية إلى أراض زراعية فاستعاض عن النظم البيئية الطبيعية بأجهزة اصطناعية، واستعاض عن السلاسل الغذائية وعن العلاقات المتبادلة بين الكائنات والمواد المميزة للنظم البيئية بنمط آخر من العلاقات بين المحصول المزروع والبيئة المحيطة به، فاستخدم الأسمدة والمبيدات الحشرية للوصول إلى هذا الهدف، وأكبر خطأ ارتكبه الإنسان في تفهمه لاستثمار الأرض زراعياً هو اعتقاده بأنه يستطيع استبدال العلاقات الطبيعية المعقدة الموجودة بين العوامل البيئية للنباتات بعوامل اصطناعية مبسطة، فعارض بذلك القوانين المنظمة للطبيعة، وهذا ما جعل النظم الزراعية مرهقة وسريعة العطب.

(4) **النباتات والحيوانات البرية:** أدى تدهور الغطاء النباتي والصيد غير المنتظم إلى تعرض عدد كبير من النباتات والحيوانات البرية إلى الانقراض، فأخل بالتوازن البيئية.

3.1.1. أثر التصنيع والتكنولوجيا الحديثة على البيئة: إن للتصنيع والتكنولوجيا الحديثة أثراً سيئاً في البيئة، فانطلاق الأبخرة والغازات وإلقاء النفايات أدى إلى اضطراب السلاسل الغذائية، وانعكس ذلك على الإنسان الذي أفسدت الصناعة بيئته وجعلتها في بعض الأحيان غير ملائمة لحياته كما يتضح مما يلي:

(1) **تلوث المحيط المائي:** إن للنظم البيئية المائية علاقات مباشرة وغير مباشرة بحياة الإنسان، فمياهها التي تتبخر تسقط في شكل أمطار ضرورية للحياة على

اليابسة، ومدخراتها من المادة الحية النباتية والحيوانية تعتبر مدخرات غذائية للإنسانية جمعاء في المستقبل، كما أن ثرواتها المعدنية ذات أهمية بالغة.

(2) **تلوث الجو:** تتعدد مصادر تلوث الجو، ويمكن القول أنها تشمل المصانع ووسائل النقل والانفجار الذرية والفضلات المشعة، كما تتعدد هذه المصادر وتزداد أعدادها يوماً بعد يوم، ومن أمثلتها الكلور، أول ثاني أكسيد الكربون، ثاني أكسيد الكبريت، أكسيد النيتروجين، أملاح الحديد والزنك والرصاص وبعض المركبات العضوية والعناصر المشعة. وإذا زادت نسبة هذه الملوثات عن حد معين في الجو أصبح لها تأثيرات واضحة على الإنسان وعلى كائنات البيئة.

(3) **تلوث التربة:** تلوث التربة نتيجة استعمال المبيدات المتنوعة والأسمدة وإلقاء الفضلات الصناعية، وينعكس ذلك على الكائنات الحية في التربة، وبالتالي على خصوبتها وعلى النبات والحيوان، مما ينعكس أثره على الإنسان في نهاية المطاف.

2.1. السياق النظري للتنمية المستدامة: تعتبر التنمية بصفة عامة أولوية كل

السياسات التي تضعها الدول على المستوى الكلي، حيث أن الهدف الرئيس هو تحقيق التوازن عن طريق إيجاد أفضل البدائل التنموية، إلا أن التنمية تختلف باختلاف الزمان والمكان والقطاع الذي تستهدفه، فكل الدول الآن تتبنى نموذج التنمية المستدامة، وهذا بعد مؤتمر قمة الأرض 1987 الذي أعطى لها الشرعية الدولية، وألقاها في أحضان الحكومات باختلاف مشاربها فتلقته معظمها، وحاولت أن تصيغ مشاريع تنموية على مستوى القطاعات بإعطائها صبغة الاستدامة.

1.2.1. النظرة التقليدية للتنمية: لقد اتسمت النظرة التقليدية للتنمية الاقتصادية

على أنها عملية تحويل الدول الفقيرة لكي تصبح أغنى مع إحداث بعض التغيرات في هيكلها الاقتصادي والاجتماعي بغض النظر عن أية اعتبارات أخرى.

أولاً: النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي على أنه زيادة في الناتج

المحلي الإجمالي، وتنتج هذه الزيادة عادة من مزيج من النمو السكاني وزيادة الإنتاج بالنسبة للفرد، وبالتالي فإن أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يرافقها عادة نمو

اقتصادي يعرف بأنه عملية ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد اكتشف علماء الاجتماع لاحقا أن النمو الاقتصادي الذي شهدته الكثير من الدول في الخمسينيات والستينيات لم يكن مصحوبا بتنمية نوعية مستوى المعيشة، وأظهرت تجربة العالم الثالث أن التنمية يجب ألا تتطوي فقط على تقدم اقتصادي فيما يتعلق بإجمالي الناتج القومي، ولكن يجب أن تشمل أيضا تحسنا عاما في مستوى المعيشة⁸.

ثانيا: التنمية الاقتصادية: تعددت التعاريف التي حاولت تحديد معنى حقيقي وشامل للتنمية الاقتصادية نورد بعضها في النقاط التالية⁹:

❧ هي تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن (ثلاث عقود مثلا)، على أن لا يصاحب ذلك تدهور في توزيع الدخل أو زيادة مستوى الفقر في المجتمع.

❧ هي العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث الكثير من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنية والهيكل الاقتصادية.

❧ التنمية هي ليست مجرد تحسين ظروف المعيشة، ولكنها هدف مستمر وقدرة على التغيير والنمو والتطور.

إلا ان الدراسات خاصة في الخمسينيات والستينيات والسياسات المعتمدة، أوضحت عدم صواب مفهوم التنمية الذي يختزل التنمية إلى مجرد النمو الاقتصادي السريع فقد شهدت بلدان نامية معدلات نمو للدخل الوطني قريبة من ذلك الذي اعتبر معدلا مرغوبا، رغم أن بقيت مستويات المعيشة فيها بلا تحسن واستمرت قطاعات واسعة من سكانها تعاني من الفقر والجهل والمرض، وهكذا تم الهجوم على مفهوم النمو الاقتصادي لإفساح المجال للتنمية لإلغاء الفقر وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الإنسانية وذلك إلى جانب

النمو، وبالتالي فقد تم صقل مفهوم جديد للتنمية عمل على تحجيم دور العنصر الاقتصادي في مفهوم التنمية، وإبراز دور الجانب الاجتماعي والإنساني ممثلاً في الصحة والتعليم وكيفية معالجة الفقر والسكن والبطالة، وغيرها من المؤثرات التي تعكس إلى جانب النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا المصطلح هو التنمية المستدامة.

2.2.1. التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة: لم يكن مفهوم التنمية

المستدامة وليد ساعته، بل كان نتاج مخاض طويل في رحم الفكر التنموي، لقد مرت عملية التنمية بعدة مراحل يجد فيه المنتبع لتاريخها على الصعيد العالمي أنه طرأ عليها تطور مستمر وواضح على مفهومها، وكان هذا التطور إستجابة واقعية لطبيعة القضايا المطروحة، وخاصة تلك المتعلقة بالمشكلات البيئية المؤثرة التي تواجهها المجتمعات وتهدد المعمورة بأكملها، بالإضافة لتعالى صيحات الفقراء، وكذلك إنعكاساً حقيقياً لتجارب دولية تراكمت عبر الزمن في مجال التنمية، وفيما يلي الجدول الذي يوضح أهم المحطات البارزة والمساهمة في بلورة الفكر التنموي المستدام.

الجدول رقم (1.1): تسلسل تطور مفهوم التنمية المستدامة

الفترة	تطور المفهوم	ملاحظات
1945-1965	مفهوم التنمية كان مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي	الاعتماد على استراتيجية التصنيع لزيادة الدخل الوطني.
1968	إنشاء نادي روما وهو أول فكرة لظهور مفهوم التنمية المستدامة، دعى إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي الجديد لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.	جمع علماء، مفكرين، اقتصاديين ورجال أعمال من مختلف الدول.
1972	مؤتمر ستوكهولم وعرض قرارات متعلقة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية، وأيضا موضوع المستوطنات البشرية، الصحية، السمية الكيميائية تلوث المياه والهواء، المواد المشعة ومسألة الأنظمة الإيكولوجية البرية ومسألة الطاقة.	وافق ممثلو الدول النامية على تبني الاعتبارات البيئية في استراتيجيات التنمية.
1982	- تقرير الأمم المتحدة حول البيئة العالمية والتي أشار إلى أن حوالي 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها للإقراض. - أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه هو توجيه أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة.	- -
1987	تقرير بورتلاند المعنون بـ: مستقبلنا المشترك، والذي تناول بالتفصيل موضوع التنمية المستدامة في فصل كامل، وتم بلورة تعريف دقيق لها،	أكد التعريف على ضرورة توافق الاستمرار في التنمية مع عدم وجود ضرر بيئي.
1989	- في شهر ماي، جمعية الصحة العالمية تتخذ قرار توضح فيه أن التنمية الصحية شرط ضروري لتنمية إجتماعية واقتصادية. - في شهر نوفمبر، أعلن المؤتمر الدولي للسكان أن التوازن السكاني والموارد وحماية البيئة عناصر أساسية لنوعية الحياة والتنمية القابلة للإستمرار.	- - -

	- صدور تقرير لجنة الجنوب، والذي أكد على أنه كلما زاد التقدم الثقافي وحسن توزيع الثروة كلما أمكن إقامة برامج وطنية ودولية تحقق التوازن بين التنمية وبين التجدد المطلوب في النظام الإيكولوجي والطبيعي،	
1990	اعتبر مؤتمر العمل الدولي أن الأنشطة البيئية يجب أن تدمج في إطار الأهداف الإنمائية، وأن توضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية بعد الأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى الاستخدام العقلاني للموارد والحاجة إلى تحسين وحماية البيئة.	
1992	من نتائجه: إتفاقية متعلقة بالتغير المناخي والتنوع البيولوجي لمواجهة آثار التلوث. وثيقة تتمثل في تقديم توجيهات من أجل التسيير المستدام للغابات في العالم. إعلان ريو حول البيئة والتنمية الذي يحتوي مجموعة مبادئ تحدد حقوق وواجبات الدول في هذا المجال. أجندة القرن 21، وهي خطة عمل تسمح بتطبيق مبادئ ميثاق الأرض، كما تمثل أكبر محاولة جدية في التاريخ للتوفيق بين التوجهات المتضاربة للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.	مؤتمر قمة الأرض الذي انعقد في مدينة ريوجانيرو البرازيلية، وحضرها 150 رئيس دولة وملك
1997	يهدف المؤتمر إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة المتجددة بالإضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لإمتصاص الغازات الدفينة.	مؤتمر كيوتو
2002	من نتائجه: تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية لسنة 1992. استعراض أهم التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانيات تحقيق تنمية مستدامة. اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية	مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب افريقيا، حضره 100 رئيس دولة وملك، وعشرات الآلاف من المختصين في مجالات

والمالية اللازمة لتنفيذها. تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.	ال تنمية والبيئة.
2007	طرحـت مشـكـلة الاحتباس الحراري خاصة في ظل تزايد ثاني أكسيد الكربون، كما حاول المجتمعون تمديد بروتوكول كيوتو إلى ما بعد 2012، بالإضافة إلى ترتيبات خاصة بنقل التكنولوجيا وبناء القدرات وإجراء تقييم أشمل للتأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية على الدول النامية.
2009	من نتائجه: ضرورة القيام بتخفيضات كبيرة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري من 2009 إلى غاية 2050، لمنع حرارة الأرض من الارتفاع بأكثر من 2 درجة مئوية. على الدول الصناعية التفاوض فيما بينها لتحديد نسب الانبعاثات الممكنة، وعلى الدول النامية والفقيرة الإعلان عن الإجراءات الممكنة لتخفيض انبعاثاتها. يجب ان تكون الإلتزامات المعلنة لكل دولة من الدول الصناعية محددة وقابلة للقياس وخاضعة للرقابة. على الدول الصناعية الكبرى تخصيص 30 مليار دولار تغطي الفترة (2010-2012)، موجهة لمساعدة الدول الفقيرة التي تضررت من التغيرات المناخية. إنشاء صندوق تحت إسم: الصندوق الأخضر للمناخ، يهدف إلى دعم المشاريع التنموية النظيفة في الدول الفقيرة.
2010	كان يهدف في مجمله إلى
مؤتمر كانكون بالمكسيك حول التغير المناخي	

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على ماورد في الأدبيات.

إنه ومما يجب ذكره فيما يخص ميلاد مفهوم التنمية المستدامة كمصطلح يشمل في ثناياه الاهتمام بالبيئة والإنسان والاقتصاد معا، عدم التغاضي عن الإسهامات النظرية السابقة لمفكرين سابقين من مختلف المشارب الإيديولوجية والتي من أهمها¹⁰ :

- دراسة ابن خلدون للعمران والمعاش وتأسيسه لعلم الاجتماع.
- دراسة تقي الدين المقريزي لأسباب المجاعة في مصر.
- وجود مدرسة اقتصادية تسمى "المدرسة الطبيعية".
- نظرية السكان لمالتوس.
- كذلك نظرية الريع لدافيد ريكاردو بحثت في نوعية الأراضي الفلاحية.
- إعتقاد المدرسة الكلاسيكية على القانون الطبيعي في تفاسيرها الاقتصادية.

3.2.1 مفهوم التنمية المستدامة: نظرا لحداثه وعمومية مفهوم التنمية

المستديمة فقد تنوعت معانيه في مختلف المجالات العلمية والعملية، فالبعض يتعامل مع هذا المفهوم كروية أخلاقية والبعض الآخر كنموذج تنموي جديد، وهناك من يرى بأن المفهوم عبارة عن فكرة عصرية للبلدان الغنية، مما أضفى على مفهوم التنمية المستديمة نوع من الغموض، ولإزالة ذلك يتعين التعمق فيه أكثر ببيان مختلف التعاريف ووجهات النظر السابقة والحديثة، فقد أصبح مفهوم التنمية المستدامة واسع التداول ومتعدد المعاني فالمشكل ليس في غياب التعاريف وإنما في تعددها واختلاف معانيها (التنمية المستدامة: *développement durable*) أو (*soutenable ou viable*) هو ترجمة لا تستجيب للمصطلح الإنجليزي (*sustainable development*) الذي يمكن ترجمته أيضا بالتنمية القابلة للإدامة، الموصولة، أو القابلة للاستمرار، ولقد تم اختيار مستدامة لأنه المصطلح الذي يوفق بين المعنى والقواعد النحوية¹¹.

وقد عرفت التنمية المستديمة بأنها: التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار، التنمية التي لا تتعارض مع البيئة، والتنمية التي تضع نهاية لعقلية لا نهائية الموارد

الطبيعية، غير أن هذه التعاريف تفتقد للعمق النظري والتحليلي وفي المقابل، هناك تعاريف معقدة منها أن التنمية المستدامة هي¹²:

- التنمية التي لا تؤدي مع مرور الزمن إلى تناقص الرأسمال البشري والطبيعي والبيئي على الصعيد المحلي والعالمي.

- التنمية التي تقوم أساسا على وضع حوافز نقل من التلوث وحجم النفايات والمخلفات والاستهلاك الراهن للطاقة وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والهواء والموارد الحيوية الأخرى.

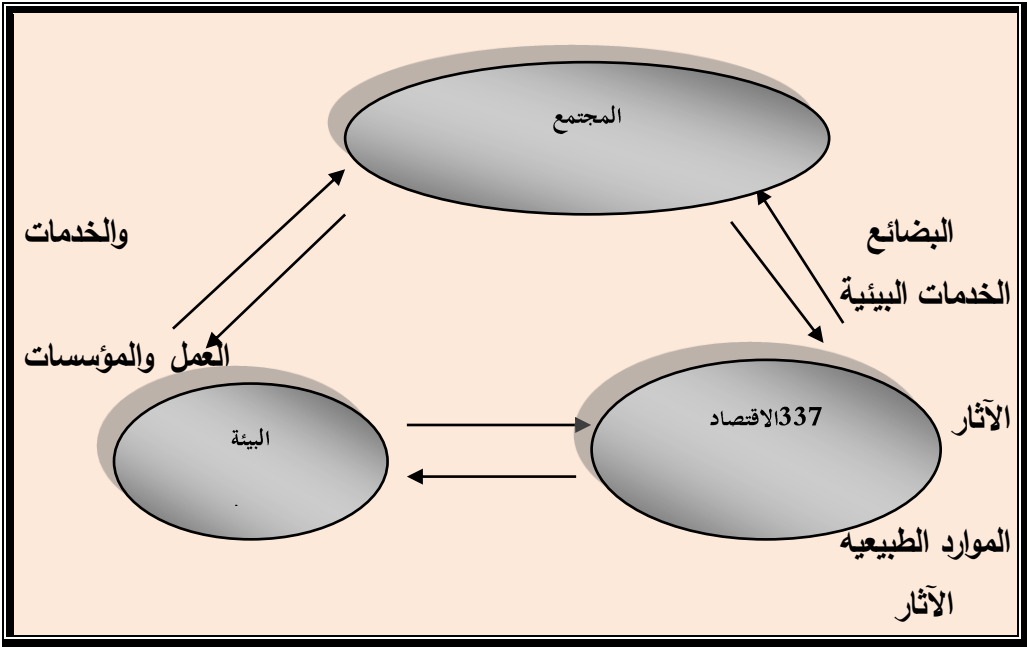
- تعمل التنمية المستدامة على تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

- التنمية المستدامة هي تصور تنموي شامل يعمد إلى تقوية مختلف المجالات المجتمعية بما فيها الاقتصادية والبيئية، فهي استثمار لكل الموارد من أجل الإنسان.

- التنمية المستدامة هي الحفاظ الأعظم من خيارات المستقبل، ويشيد مجموعة من دالات الاستدامة لتقييم تنمية مجتمعية مما يوجب التعرف على القطاعات المختلفة وذات العلاقة بالنظام المجتمعي.

وتأسيسا على ما سبق، يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة، ومورد واحد، كما جوهر التنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة، إذن عنصر الزمن والمستقبل هو أهم ما يميز التنمية المستدامة، بعكس المفاهيم التنموية الأخرى التي تتجاهل البعد المستقبلي وتتغاضى عن احتياجات الأجيال المقبلة.

الشكل رقم (2.1): التنمية المستدامة



المصدر: مؤيد حامد عبد الله خيوكة، البيئة والاقتصاد والاتفاقيات الدولية، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، 2011، ص 99.

من هنا أصبح تعريف التنمية المستدامة مرناً إلى أبعد الحدود واجتهدت فئات من الباحثين ومن ذوي التخصصات المختلفة للدخول في هذا الميدان، ومحاولة تناول عملية التنمية المستدامة بما يخدم مجالات تخصصاتهم، فقد عرفها ف. دوجلاس قائلًا: (التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أمانى وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر).

وتعرّف التنمية البشرية المستدامة بأنها توسيع اختيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس مال اجتماعي يقوم بتلبية احتياجات الأجيال الحالية بأعدل صورة ممكنة دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة¹³، وهناك ارتباطات أربعة يتضمنها مفهوم التنمية المستدامة:

الأول: ارتباط الإنسان بالأرض وبالتكوين المجتمعي وهو يشكل الأساس الذي يقوم عليه العمل التنموي.

الثاني: ارتباط عملية التخطيط والتنظيم بمبدأ التنمية الإنسانية، فالإنسان هو المنطلق، ومبدأ توزيع النمو والإمكانيات المتوفرة يجب أن يحترم.

الثالث: ارتباط التكوين المجتمعي في واقعه الحياتي وبمختلف عناصره ارتباطاً مباشراً بالأجهزة المتنوعة للدراسة واتخاذ القرار وبالباحثين والمخططين.

الرابع: ارتباط حركة الماضي في الواقع الحالي بإمكانيات بناء المستقبل.

لا يمتنعنا كل هذا من إعطاء تعريف شامل مناسباً لوصف التنمية المستدامة حيث نرى بأنها: "عملية استغلال الموارد المتاحة، بطريقة عقلانية كونها تنصف بالندرة ومهددة بالفناء لإشباع حاجياتنا وتحقيق إشباعنا ورفاهيتنا دون المساس بسلامة البيئة وتوازنها ومع المحافظة على حق الأجيال القادمة في استغلال نفس الموارد والعيش في نفس البيئة السليمة والنقية.

4.2.1. متطلبات التنمية المستدام: يمكن حصر متطلبات التنمية المستدامة

في العناصر التالية¹⁴:

(1) **القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية:** حصر الثروة والموارد المتاحة

في الوقت الحاضر، وتقدير ما قد يجد من موارد مستقبلية.

(2) **سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك:** التعرف على الاحتياجات

البشرية القائمة والمستقبلية في المنطقة وأولياتها.

(3) **العناية بالتنمية البشرية في المجتمع:** العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة

بما في ذلك التنمية البشرية، وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم،

وتشجيع الابتكار وتوظيف الملكات المحلية.

(4) **التنمية الاقتصادية الرشيدة:** وهي تبني برامج اقتصادية مبنية على المعرفة.

(5) **الحفاظ على البيئة:** الاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة، مع الدراية بأن صلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة.

(6) **الشراكة في العلاقات الداخلية والخارجية:** توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المتشابهة.

تلك المتطلبات العامة تمثل الإطار العام لعملية التنمية المستدامة، ويلزم تفسيرها وفق المنظومة الحضارية للمنطقة التي تجري فيها جهود التنمية، حيث تتأثر تلك المتطلبات بطبيعة المنطقة الحضارية والثقافية والفكرية.

المحور الثاني: إضفاء البعد الإنساني للبيئة

لقد أخذ الوعي يتبلور في السنوات الأخيرة فيما يتصل بضرورة تناول البيئة تتولوا تكامليا باعتبارها منظومة عناصر وشبكة معقدة ومركبة من مجموعة من المتغيرات المعتمدة فيما بينها والمتفاعلة، وذلك بعيدا عن نعرات الحتمية والإطلاقية والانحياز لبعد دون آخر، ولقد أخذت تلك النظرة تتبلور على نحو ما، حيث أخذ ينظر إلى أزمة البيئة ومشكلاتها الناشئة عن ظاهرة التلوث على أنها في الأساس هي أزمة إنسان وليس أزمة مكان، ومؤدى ذلك أن أزمة البيئة تجسد مشكلة إنسانية ترتبط بالمكون الكلي لسلوك الإنسان وعلاقاته بالمكان وموقفه من عناصره الذي هو أهم هذه العناصر، ولقد أفرز ذلك التوجه اتجاها يؤكد على أن أي محاولة لحل مشكلات البيئة يجب أن تتبع أساسا من معرفة دقيقة بطبيعة العلاقات بين الإنسان وبيئته والمتغيرات الثقافية والبنائية التي تشكل تلك العلاقة وتحددها، ون ثم يتعين أن نبدأ بفهم الإنسان كي نفهم المكان ويمكن التدخل في حماية ووقاية الإنسان ليصبح عنصرا داعما لأدواره في الإنتاج والبناء والإبداع فهو المتغير المباشر في تشكيل أزمة المكان، كما أنه المعرض الأول لتأثيراتها المدمرة.

ولا غرو أن تعامل الإنسان بطريقة غير لائقة مع ما يحيط به من أشياء يؤدي إلى خلل واضطراب يؤدي إلى قلب الموازين على سطح الأرض، لقوله تعالى: {ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذين عملوا لعلهم يرجعون}، وتعد كلمة الفساد شاملة تعني الانحراف والبعد عن القيم الأصلية والانغماس في معصية الله، ففساد البيئة بصورة المتعددة مرجعه الأول أيدي الناس وسلوكياتهم وبنيات ادماغهم حيث أن كل خلل في النظام البيئي وراءه الإنسان.

ومما لا جدال فيه، أن إلقاء القاذورات والمخلفات المتنوعة سواء في البر أو البحر، وفي غير الأماكن المعدة لها ضرب من ضروب الفساد كما أن تعرية الأرض من كساتها الأخضر، وإزالة الغابات، وعدم إجراء أي نوع من المعالجة للمخلفات الصناعية المختلفة سائلة أم كانت غازية، وترك تلك المخلفات الضارة لتجد طريقها إلى المياه في النهار أو البحار، أو انبعاث الغازات السامة في الهواء يعد انحرافا سلوكيا أيضا وضربا من ضروب الفساد، كذلك إن عدم اتباع الاحتماتيات الأمنية في مراكز الأبحاث وفي مقدماتها مراكز بحوث الإشعاع والهندسة الوراثية، ومحطات القوى المختلفة وعلى رأسها المحطات النووية يعد نوعا من الإهمال والتسيب وضربا من ضروب الفساد، الأمر الذي يتنافى مع القيم والمبادئ التي يحث عليها الدين الإسلامي حيث قال الله تعالى في كتابه العزيز: {ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة} {البقرة:195}.

ولقد اكد علماء الإيكولوجيا جوهرية العنصر البشري في نطاق شبكة الحياة بما أحدثوه فيها من تأثير وما توصلوا إليه من إبداعات وآليات لتحقيق السيطرة عليها، وترتبط على ذلك فإن وقوع أي تغير أو تبدل في أي عنصر من عناصر شبكة الحياة يؤدي إلى تبدل العناصر الأخرى، والتأثير فيها نتيجة لحالة الاعتماد المتبادلة بين مجمل العناصر¹⁵.

ويشمل إضفاء البعد الإنساني للبيئة، جل المشاكل المتعلقة باستخدام المكان ووجود الخامات الطبيعية والكثافة السكانية وحماية الطبيعة وتلوث البيئة، بهذا الفهم للبيئة يمكن احتواء مشكلتين هما¹⁶:

1) مشكلة الإضرار وتلويث المجال الحيوي من خلال الانبعاثات السامة والنفايات والإخلال بالتوازنات البيئية.

2) مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة (الخامات الطبيعية الزراعية وبقية مرتكزات الحياة البيئية).

ويمكن إجمال البعد الإنساني للبيئة في العناصر التالية:

1.2. حماية الموارد الطبيعية: نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليل من غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية، أما الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرهما، وهناك مصائد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة، أو أنها توشك أن تصبح كذلك¹⁷.

والتمتية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصائد الأسماك مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كقيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل، وتعني التتمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة، وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهر والبحيرات، وتهدد الحياة البرية، وتلوث

الأغذية البشرية والإمدادات المائية. وهذا يعني استخدام الري استخداما حذرا، واجتتاب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء¹⁸.

2.2. صيانة المياه: وفي بعض المناطق تقل إمدادات المياه، ويهدد السحب من الأنهار باستنفاد الإمدادات المتاحة، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة، كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا، والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه، وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجدها¹⁹.

3.2. تقليل ملاجئ الأنواع البيولوجية: وتواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشريانخفاضها، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكثفة، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة، وتتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية آخذا في التسارع، والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها²⁰.

4.2. حماية المناخ من الاحتباس الحراري: من المسلم به أن الأنشطة البشرية تساهم بقدر وافر في تراكم في الجو غازات ذات احتباس حراري التي تؤدي إلى ارتفاع تدريجي في درجات حرارة العالم، على وجه الخصوص إنتاج الطاقة من حرق الوقود، ومن تحطيم أو استصلاح الغابات عن طريق الحرق، يمثلان مصدرا لديو

- ❖ استهلاك الموارد باعتدال وكفاءة ومراعاة الأسعار الأفضل للموارد، والاستخدام الأكثر كفاءة للموارد، والأطر الزمنية لاستبدال الموارد غير المتجددة بموارد بديلة، والاستخدامات البديلة المحتملة للموارد.
- ❖ عدم استهلاك الموارد المتجددة بوتيرة أسرع من قدرتها على التجدد أو بطريقة يمكن أن تؤذي البشر أو النظم الداعمة للحياة على الأرض وخاصة تلك التي ليس لها بدائل.
- ❖ التوسع في مجال الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح.
- ❖ استخدام الفضلات التقليدية كموارد قدر الإمكان مع التخلص منها عند الحاجة وبطريقة لا تضر بالبشر ونظم دعم الحياة على الأرض.
- ❖ النضال من أجل التخلص من المبيدات السامة والمخصبات الكيميائية وخاصة تلك التي تعتبر ضارة بالبيئة.
- ❖ استخلاص منتجات النسق البيئي كما في الزراعة، والصيد، والاحتطاب بدون الإضرار برأس المال الطبيعي.
- ❖ تشجيع المرونة والكفاءة في كل من النسقين الإنساني والطبيعي من خلال تفضيل البستنة المتجددة، والمتنوعة، والمعقدة على تلك المتسمة بالتجانس والبساطة.
- ❖ تفضيل الفلاحة التعددية (زراعة الأرض بمحاصيل متعددة) على الفلاحة الأحادية (الاكتفاء بزراعة محصول واحد) للإبقاء على خصوبة التربة، فضلاً عن تفضيل زراعة النباتات طويلة العمر على السنوية منها في أنساق الإنتاج البيولوجي قدر الإمكان .
- ❖ إعادة تأهيل البيئات المتدهورة قدر المستطاع من خلال وسائل التحكم أو بخلق ظروف ملائمة لعمليات إعادة الإصحاح الطبيعي.
- ❖ تشجيع ودعم عمليات إعادة تدوير النفايات.

❖ تبني مبدأ تغريم الملوث من خلال سن تشريعات عقابية على المستويات المحلية والقومية والدولية.

المحور الثالث: إضفاء البعد الإنساني للتنمية المستدامة: إن ارتباط التنمية بحقوق الإنسان منحها البعد الإنساني وجعل منها هدفاً غاية في النبل، بعد أن أصبح هدفها حياة أفضل لكل الناس، إذ تركز التنمية في هذا الإطار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل: الحق في السكن والعلاج والتعليم والحق في العمل وفي الحصول علي السلع العامة الأساسية والحق في الراحة والتمتع بوقت الفراغ والحق في حياة كريمة، وهي كلها من غايات التنمية المستدامة.

ومما لا شك فيه أن للتنمية المستدامة طابع إجتماعي وإنساني أي أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، فالتنمية تهدف في مجملها إلى العمل على استقرار النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد نحو المدن، من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة في التخطيط للتنمية، وفيما يلي تفصيل أكثر للنقاط التي تطرقنا لها:

1.3. استقرار النمو السكاني:

تهتم التنمية المستدامة بالعمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن²³، وبالتالي أصبح معنى التنمية المستدامة إعادة توجيه الموارد لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة. ولتحقيق استقرار النمو السكاني كمؤشر لتحقيق التنمية المستدامة يجب الوصول إلى تحقيق النقاط التالية²⁴:

تحقيق ما يطلق عليه صفر النمو السكاني وهو يعني تساوي معدلات المواليد مع معدلات الوفيات، وقد حققت بعض الدول الأوروبية معدلات نمو سكاني يقترب من هذا المعدل، مثل: السويد، الدانمارك، سويسرا، بلجيكا، النمسا والمجر، ما بين (0.1-0.2) وهو توجيه مرغوب فيه لتحقيق التنمية المستدامة.

عدم الإفراط في ضبط النمو السكاني: لكي لا يصل إلى ما يسمى بالتراجع السكاني، حيث تكون معدلات الوفيات أكبر من معدلات المواليد وهذا يوجد في ألمانيا وليكسمبورغ، وهي تهدد مستقبل مسيرة السكان وانقراضهم.

ضرورة وضع خطط سكانية قومية مقنعة ومبرمجة لتضمن إجراءات وآليات ضبط وترشيد النمو السكاني وتحقيق النمو المعتدل، وهذا ما أشار إليه مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية (13-15 سبتمبر 1994)، ضرورة التخطيط الإجتماعي لكل أسرة.

الجدول رقم (2.3): المؤشرات الديموغرافية

البيانات العالمية والإقليمية	مجموع عدد السكان بالملايين 2012	النسبة المئوية لمتوسط معدل التغير السنوي في السكان 2010-2015	معدل العمر المتوقع عند الولادة 2010-2015 الذكور/الإناث	معدل الخصوبة الإجمالي لكل امرأة 2010-2015
الدول العربية	318.5	1.9	68	72
آسيا والمحيط الهادي	3.744.5	1.0	68	71
أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى	401.9	0.3	66	75
أمريكا اللاتينية والكاريبي	598.3	1.1	72	78
إفريقيا جنوب الصحراء	841.8	2.4	54	56

المصدر: مارغرين غوين، حالة سكان العالم 2012، شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ص 6.

2.3. أهمية توزيع السكان: الاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورة على

الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر²⁵.

3.3. الاستخدام الكامل للموارد البشرية: تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة²⁶، والأكد أن تحقيق الأمن الغذائي يعتبر من ضروريات التنمية المستدامة حيث أن توفير المواد الغذائية بأنواعها المختلفة وبالكميات المناسبة التي تحقق الحد الأدنى اللازم للسكان في جميع الأوقات العادية الطارئة آنيا ومستقبلا، مع توافر القدرة المالية لتحقيق هذا الحد الأمن.

ومن مؤشرات الأمن الغذائي²⁷:

➤ التنمية الغذائية المحلية هي بعد أساسي من أبعاد الأمن الغذائي تتحقق من خلال توفير مقومات الإنتاج الغذائي ودعمه ماديا وفنيا لأن الإنتاج الغذائي المحلي يخرج الدولة من دائرة القلق والخوف وعدم الأمن على الرصيد أو المخزون الغذائي اللازم للسكان، هو مؤشر يجب أن توليه الدول النامية التي تعاني من نقص مواردها الغذائية أهمية خاصة لتأمين الغذاء محليا، لأنه يمثل أهم آلية لضمان الأمن الغذائي بصورة مستدامة.

➤ العمل على إيجاد مخزون استراتيجي من المواد الغذائية لمواجهة أي تقلبات أو تغيرات في الوضع الغذائي العالمي، أو مواجهة أي تطورات محلية تحول دون توفر الغذاء سواء من مصادره المحلية أو الخارجية.

➤ ضرورة إعادة النظر في السياسة السكانية في الدول النامية، وبخاصة الدول التي تعاني أكثر من غيرها من مشكلة انعدام المن الغذائي بالعمل على ضبط النمو السكاني وترشيده عند مستوياته المقبولة والأمنة بيئياً، وغذاً للحد من الطلب المتزايد على الغذاء وتقليل الفجوة الغذائية المتنامية بين الإنتاج المحلي والاستهلاك بقدر الإمكان بما يدعم الأمن الغذائي، وهو مؤشر مهم جداً بدونه لا تستطيع غالبية الدول النامية من تحقيق أمنها الغذائي، بل سوف تزداد حدة مشكلة عدم توفر الأمن الغذائي وتفاقم تداعياته البيئية الاجتماعية والسياسية، لأن الزيادة السكانية الكبيرة والمتسارعة سوف تجهض أي جهد تنموي لتحقيق الأمن الغذائي.

4.3. الصحة والتعليم: من أجل أن تكون المنظمة متكاملة يجب أن تكون التنمية البشرية متفاعلة مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة مثلاً إذا توفرت للسكان التغذية الجيدة مع التعليم الصحيح والكافي والاهتمام بمحو الأمية أمر يساعد على التنمية الاقتصادية ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل²⁸، ومنذ عام 1998، ما فتئت منظمة الصحة العالمية تطالب المجتمع الدولي بأن يقوم رسمياً باحترام وتأييد الحق في الصحة كحق من حقوق الإنسان، وفي عام 2000 حددت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الالتزامات الأساسية)، للحكومات باعتبارها تضم توفير الحصول على قدم المساواة على الخدمات الصحية والأغذية الكافية، والمياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية والأدوية الأساسية²⁹.

الجدول رقم (2.3): مؤشرات الصحة والتعليم

البيانات العالمية والاقليمية		صحة الأم والأطفال حديثي الولادة						التعليم	
		نسبة	النسبة	معدل	معدلات	نسبة	النسبة	النسبة	النسبة
		الوفيات	المنوية	المواليد بين	الوفيات	لصافي	المنوية	لصافي	المنوية
		النفاسية لكل	للولادات	المراهقات	تحت سن	بالتعليم	الإبتدائي	الثانوي	لأطفال في
		100000	التي تجري	لكل 1000	5 سنوات	للأطفال في سن	الإلتحاق	سن	الإلتحاق
		مولود حي	تحت	إمرأة من	لكل 1000	الإلتحاق بالمدرسة	بالمدرسة	1999-	2011
		(2010)	إشراف	سن 15	مولود حي	1999-2011			
			إخصايين	إلى 19	2010-				
			صحيين	من سنة	2015				
			-2000	-1999					
			2010	2010					
الدول العربية		140	76	43	49.1	89	82	61	85
آسيا والمحيط الهادي		160	69	33	51.3	95	94	63	60
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى		32	97	30	26.1	94	94	85	85
أمريكا اللاتينية والكاريبي		81	91	79	23.9	96	95	71	76
أفريقيا جنوب الصحراء		500	47	120	122.6	79	76	33	26

المصدر: مارغرين غوين، حالة سكان العالم 2012، شعبة الإعلام والعلاقات

الخارجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ص.111

5.3. أهمية دور المرأة: إن للمرأة دور في حماية البيئة في إطار التنمية

المستدامة، باعتبارها هي نصف المجتمع، لصيقة بالبيئة وهي محور التنمية إذا ما استخدم قدراتها على نحو أفضل على الأقل لحماية البيئة، وصيانة الموارد الطبيعية، وهي أكثر اهتماما بحالة الأرض ومصير الأجيال، وهي مربية مهمة إذ يأخذ الأطفال الشعور بالانتماء من أمهاتهم، يكتسبون السلوك اللازم للحفاظ على البيئة إذ تستطيع المرأة المشاركة الفعالة في صنع المستقبل البيئي، فالمرأة ضحية وذلك لتعرضها للكثير من المواد الكيماوية المختلفة التي تؤثر على صحتها، صحة الجنين، الولادة السليمة، الأرض، التلوث بالمبيدات، تعرضها لعمليات الطهي والتنظيف، لذلك كان لابد من تحريك دور المرأة من الدور السلبي إلى الدور الإيجابي عن طريق: ترشيد الاستهلاك، التخلص من الفضلات والمخلفات المنزلي، حملات تنظيف الشوارع، إلى دورها في القرار السياسي، الاجتماعي، البيئي، باعتبارها أن لها الحق في المساواة في الحقوق والواجبات، حيث نصل إلى مجتمع البهجة كما يسميه إيفان اليشيش³⁰.

6.3. الأسلوب الديمقراطي في الحكم: أدت التنمية المستدامة والتنمية البشرية

المستدامة إلى ترابط مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي وصولاً إلى المستوى البيئي، ولضمان نمو هذه الجوانب نموا متوازنا يعود بالنفع على حياة المواطنين، تحتاج العملية الترابطة إلى توفر العدالة في التوزيع واعتماد المشاركة السياسية والديمقراطية، وهذا عن طريق الأسلوب الديمقراطي والحكم الراشد اللذان يعدان أمرين أساسيين لتحقيق التنمية المستدامة، والذي يتحقق بتحقيق الحرية والأمن، وإشراك الجمعيات المحلية في التنمية والمساواة بين الجنسين وحرية الرأي والعدالة الاجتماعية، كلها أمور أساسية من أجل تنمية بشرية مستدامة³¹.

لقد دعم المجتمع المحلي بكل مؤسساته الرسمية والأهلية من خلال العديد من المؤتمرات العالمية إضفاء البعد الإنساني للتنمية المستدامة، وطبعاً هذا لا يمنع من أن عملية إضفاء البعد الإنساني للتنمية المستدامة يتطلب النقاط التالية³²:

- ❖ دعم خطط العمل والبرامج الوطنية للتخفيف من الفقر وزيادة الدخل الفردي وتعزيز دور المرأة.
- ❖ التركيز على تقوية قدرات المؤسسات العاملة في مجال التنمية الاجتماعية وتعزيز دور المؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص.
- ❖ بناء القدرات ودعم الشباب وإعطاء أهمية أكبر للتعليم المهني والتدريب الملائم والإدارة السليمة للمصادر البشرية.
- ❖ المساعدة على نقل وتوطين التكنولوجيا الملائمة إلى الدول النامية وتطوير القدرات في مجال البحث العلمي والاستفادة من الدعم الفني المتاح من المؤسسات والمنظمات الدولية في هذا المجال.
- ❖ تقوية الروابط مع المؤسسات الدولية ووكالات التمويل ومؤسسات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية.
- ❖ دعم المؤسسات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية مادياً وفنياً لكي تتمكن من القيام بمهامها لخدمة المجتمع المحلي.
- ❖ دعم حملات التوعية لشرح أهداف التنمية المستدامة في المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية.
- ❖ العمل على إدماج المرأة في عملية التنمية المستدامة وبخاصة في تنفيذ المشاريع والتخطيط لها، وزيادة وعي المرأة في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية واستعمالاتها.

الخاتمة:

لقد أصبح معنى التنمية المستدامة إعادة توجيه الموارد لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية والمياه النظيفة، وقد أصبح ينظر للإنسان على أنه المحور الرئيسي للتنمية وهو وسيلة وهدف في آن واحد، فإضفاء البعد الإنساني للبيئة والتنمية المستدامة هي عبارة عن توسيع اختيارات الأفراد من خلال توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن، وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وتتراوح هذه الخيارات بين العيش مدة أطول وبصحة جيدة، واكتساب خبرات ومهارات من خلال المعرفة واشباع الحاجات الأساسية إلى ضمان حقوق الإنسان والحرية السياسية، وهذا الطرح للتنمية مختلف عن الفكر التقليدي لتكوين رأس المال البشري، فنمو الناتج هو شرط أساسي ولكنه غير كاف، خاصة عندما تكون التنمية البشرية غير متوفرة رغم النمو السريع للناتج الإجمالي، ويبدو هذا بوضوح عندما نرى مجتمعات ذات دخل متماثل بينما مستويات التنمية البشرية فيها مختلفة.

الهوامش:

- 1 نوزاد عبد الرحمن الهيتي وآخرون، مقدمة في اقتصاديات البيئة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 16.
- 2 نجم العزاوي وعبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص 94.
- 3 عبد الوهاب بن رجب بن هاشم بن صادق، جرائم البيئة وسبل المواجهة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص 11.
- 4 بالاعتماد على:

✚ دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، سلسلة مواد تدريبية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2003، ص31.

✚ محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، مصر، 2003، ص10.

محمد عبد البديع، مرجع سبق ذكره، ص 10.

6 خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 20.

7 سناء محمد الزهراني، التنمية المستدامة وصداقة البيئة، نقلا عن الموقع: <http://uqu.edu.sa/page/ar/142784>

8 عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص 76-77.

9 بالاعتماد على :

✓ عقيلة زبيحي، الطاقة في ظل التنمية المستدامة (دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر)، رسالة ماجستير، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009، ص10.

✓ محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد جامعة الاسكندرية، مصر، 2006، ص77.

✓ سعد بشاينية، من التنمية الشاملة إلى التنمية المستدامة، دراسات وبحوث، جامعة قسنطينة، العدد الأول، 2003، ص 89.

10 كمال ديب، الاستدامة، العقيدة التنموية الجديدة للقرن الواحد والعشرين، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: البرامج التنموية في الجزائر بين النتائج الظرفية وتطلعات التنمية المستدامة، يومي 13-14 مارس 2013، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 25.

11 محمد كنفوش، الاقتصاد الخفي وآثاره على التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة البليدة، 2005، ص 45.

12 بالاعتماد على:

- ✚ محمد كنفوش، مرجع سبق ذكره، ص30.
- ✚ مبارك بوعشة، التنمية المستدامة مقاربة اقتصادية في اشكالية المفاهيم، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، يومي 08/07 أفريل 2008، ص12.
- ✚ مؤيد حامد عبد الله خيوك، البيئة والاقتصاد والاتفاقيات الدولية، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، 2011، ص94.
- 13نعيم سلمان بارود، متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية، الجامعة الإسلامية غزة، يناير 2005، ص13.
- 14عصام بن يحيى الفيلالي، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، سلسلة نحو مجتمع المعرفة، الإصدار الحادي عشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 40.
- 15أحمد النكلاوي، أساليب حماية البيئة العربية من التلوث (مدخل إنساني متكامل)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص 21.
- 16عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، يومي 08/07 أفريل 2008، ص 6.
- 17 البنك الدولي، البيئة : حماية الموارد الوطنية والعالمية، 2009 ،نقلا عن الموقع: <http://www.worldbank.org/ida>
- 18أحمد ضيف ورابعة العديو البرود، نحو تحقيق تنمية مستدامة من خلال تفعيل دور الجباية البيئية بالجزائر، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: البرامج التنموية في الجزائر بين النتائج الظرفية وتطلعات التنمية المستدامة، جامعة الجلفة، يومي: 13/ 14 مارس 2013، ص3.
- 19 نفسه، ص4.
- 20 أحمد ضيف ورابعة العديو البرود، مرجع سبق ذكره، ص4.
- 21 ياسمينه زرنوح، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 142.

22 عبد الله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، نقلا عن الموقع:

http://maaber.50megs.com/issue_may10/deep_ecology1.htm

23 زوليكخة سنوسي وهاجر الرحماني بوزيان، البعد البيئي الاستراتيجي للموارد المتاحة، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، ص 7.

24 خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 54-55.

25 إبراهيم بظاظو، السياحة البيئية وأسس استدامتها، الوراق للنشر، الطبعة الاولى، عمان، الأردن 2010، ص 110.

26 عثمان لخف وفطي حنيش، التأصيل النظري من التنمية الاقتصادية الى التنمية المستدامة، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: البرامج التنموية في الجزائر، بين النتائج الظرفية وتطلعات التنمية المستدامة، يومي 13-14 مارس 2013، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 25.

27 خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 55.

28 حسين فريحه، التنمية المستدامة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول أداة وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2009، ص 6.

29 مارغرين غوين، حالة سكان العالم 2012، شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ص 6.

30 خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 58.

31 زوليكخة سنوسي وهاجر الرحماني بوزيان، البعد البيئي الاستراتيجي للموارد المتاحة، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، ص 7.

32 عمار عماري، مرجع سبق ذكره، ص 11.